March 2005

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السادسة والعشرون

روما، ايطاليا، 7-11 مارس/آذار 2005

إحياء مجتمعات المصايد المحلية وقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي تضررت بكارثة الأمواج العملاقة (تسونامي) في المحيط الهندي

الموجز

1- أدت كارثة تسونامي في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 إلى وفاة ما يقدر بنحو 300 ألف شخص كما دمرت هذه الكارثة سبل معيشة الملايين من سكان السواحل، والعديد منهم صيادون فقراء، إضافة إلى تدمير سبل معيشة مربي الأسماك وعائلاتهم. ومن جهة أخرى، فإن الاستجابة السريعة والمخلصة للإغاثة الطارئة من جانب البلدان المتضررة والمجتمع الدولي كلها أفضت إلى تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للناجين وحمايتهم من مخاطر انتشار المجاعة والأمراض. ونظرا لأن أعمال الإغاثة قصيرة الأجل قد انتهى معظمها فإن التحدي الذي يواجه البلدان المتضررة والمجتمع الدولي يتمثل في الاستخدام الحكيم والكفء للمساعدات السخية غير المسبوقة التي قدمتها جهات التبرع الحكومية والخاصة لكي يتسنى إحياء ملايين سبل المعيشة التي تضررت بكارثة تسونامي وذلك على نحو مستدام وعادل. وأصبحت مسائل التنسيق والتوجيهات الفنية قضايا لها الأولوية لدى حكومات البلدان المنكوبة. وقد دعت وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لدعم الحكومات في هذه المهام. وإن لجنة مصايد الأسماك مدعوة لاستعراض استجابة المنظمة للكارثة والتعقيب عليها وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل لمصلحة مصايد الأسماك لدعم البلدان المتضررة في مجال إحياء قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فيها.

الحادثة وآثارها

2- حدث الزلزال قبالة ساحل سومطرة في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004، وكان رابع زلزال في العالم من حيث شدته منذ عام 1900 وكان الأشد في قرابة نصف قرن. وقد نجمت عن هذا الزلزال أمواج عملاقة ذات قوة مدمرة ضربت ما لا يقل عن 12 بلدا ووصل مداه إلى القرن الإفريقي وسبب واحدة من أسوأ الكوارث الطبيعية في العالم في العصر الحديث. وأدت كارثة تسونامي في المحيط الهندي إلى وفاة ما يقدر بنحو 300 ألف شخص - وإن لم يتم حتى الآن تحديد الرقم الدقيق – كما دمر سبل معيشة العديد من ملايين السكان الذين فقدوا مساكنهم وأصولهم الإنتاجية. ومع أن الحجم الهائل للخسائر المادية الناجمة عن هذه الكارثة، والتي تقدر حاليا بأكثر من 7 مليارات دولار، أصبحت أكثر وضوحا إلا أن المعاناة الإنسانية الهائلة يتعذر استيعابها وسوف يتردد صداها في أوساط الناجين لأمد طويل بعد إعادة بناء سبل معيشتهم واقتصادياتهم.

3- ولقد تضرر الفقراء على نحو متفاوت من كارثة تسونامي وخصوصا منهم مجتمعات الصيد الفقيرة التي تكبدت افدح الخسائر من حيث الوفيات إذ تشير التقديرات إلى أن هذه المجتمعات تكبدت نحو ربع مجموع الوفيات وفقدت جميع أو معظم سبل معيشتها. وفي العديد من الأماكن فقد لحق الدمار بكامل المجتمعات المحلية.

4- وفيما يلي ملخصات موجزة لتقييم الآثار في البلدان الأشد تضررا[1].

5- ففي الهند سببت تسونامي أضرارا واسعة النطاق في جزيرتي أندامان ونيكوبار وفي المناطق الساحلية في ولايات أندرا براديش وكيرالا وبونديشيري وناميل نادو. وقد لقي أكثر من 10 آلاف شخص حتفهم وتضررت سبل المعيشة لأكثر من مليوني شخص. ففي ولاية ناميل نادو وهي أشد الولايات الهندية تضررا سببت تسونامي في وفاة نحو 8 آلاف شخص وكان أكثر من أربعة أخماسهم من المجتمعات المحلية المعنية بالصيد.

6- وفي اندونيسيا، البلد الأشد تضررا، دمر تسونامي المناطق الساحلية في مقاطعتين اثنتين من إقليم شمال سومطرة، وبخاصة المجتمعات المحلية الشمالية والغربية من اقليم باندا آشيه. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين ماتوا أو فقدوا بلغ نحو 230 ألف شخص وأن عدد النازحين في آشي تجاوز 400 ألف شخص.

7- كذلك تبين التقديرات الإجمالية أن حجم الأضرار والخسائر بلغ نحو 4.45 مليار دولار، ثلثاها تقريبا تكبدها القطاع الخاص بما في ذلك القطاع السكني والتجاري والزراعي ومصايد الأسماك والنقل. ولحق الدمار والتلف بنحو ثلثي وسائل الصيد بما فيها القوارب ومعدات الصيد، ونصف مرافق المصايد وتربية الأحياء المائية. ويتوقع أن يتراجع إنتاج قطاع المصايد في المناطق المنكوبة بنحو 60 في المائة نتيجة للخسائر المادية ووفاة أعداد كبيرة من الصيادين ومخاوف ما بعد الكارثة من استئناف عملية الصيد. وتشير التقديرات إلى أن الأضرار المباشرة في معدات الصيد وتربية الأحياء المائية، باستثناء خسائر الدخل الناجمة عن فقدان الانتاج، تبلغ نحو 140 مليون دولار.

8- وفي جزر المالديف تضرر جميع السكان وذلك بسبب غمر المياه لجزر البلاد التي تتكون من أكثر من 1100 جزيرة. وأحاقت أشد الخسائر بعشرين جزيرة من مجموع الجزر المسكونة وعددها 198 جزيرة. ولحقت أضرار شديدة بأكثر من ثلث مجموع السكان الذي يبلغ 280 الف نسمة ودمرت منازلهم أو تضررت بشدة ولحق الدمار بإمداداتهم المائية والغذائية. وبلغ عدد المتوفين 80 شخصا وهناك 20 شخصا لا يزالون في عداد المفقودين. كما أن هناك نحو 12 ألف شخص لا يزالون مشردين. وسبب تسونامي أضرارا بالغة بقطاعي السياحة ومصايد الأسماك اللذين يعتبران القطاعين الاقتصاديين الرئيسيين في جزر المالديف. وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، كانت مالديف أشد البلدان تضررا حيث بلغت الخسائر التي لحقت بالأصول الانتاجية وبالاسكان والمرافق والبنية التحتية ما يقدر بنحو 470 مليون دولار وهو ما يقارب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كذلك تشير التقديرات إلى أن الخسائر المباشرة التي لحقت بمعدات الصيد ومعالجة الأسماك والخسائر غير المباشرة في الدخل في قطاع الأسماك قد بلغت نحو 25 مليون دولار.

[1] استنادا إلى مختلف تقارير التقييم التي أعدتها البعثات متعددة الوكالات من موظفي المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة وجهات التبرع الثنائي. وتشمل البلدان الأقل تضررا، كينيا وميانمار وتنزانيا.

9- وفي سري لانكا، ضرب تسونامي المدمر 12 مقاطعة من المقاطعات الساحلية الأربع عشرة مما سبب في وفاة أكثر من 31 ألف شخص، وتدمير كامل أو جزئي لنحو 140 ألف مسكن، وألحق أضرارا بالنظم الايكولوجية الطبيعية وبالبنية الأساسية الساحلية. وكانت الآثار السلبية أشد وقعا على المجموعات الحساسة وبخاصة مجتمعات الصيد المحلية الفقيرة التي تعيش قريبة من الشاطئ في مساكن وملاجئ وضيعة. ويستدل من التقديرات أن اجمالي الخسائر الاقتصادية قد بلغ نحو 1 مليار دولار (أي نحو 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وتركزت الخسائر في قطاعات الإسكان والسياحة والصيد والنقل.

10- وكان معظم المتوفين من الصيادين وأسرهم. إضافة إلى ذلك فقد نزح نحو 90 الف شخص ممن يعملون في الصيد بسبب دمار مساكنهم وفقدان ممتلكاتهم المنزلية. كذلك فإن أكثر من 20 الف مركب للصيد، أو ثلثي مجموع مراكب الصيد في البلاد والتي تبلغ نحو 28 ألف مركب، قد دمرت كليا أو لحقت بها الأضرار بدرجات متفاوتة. كما دمرت معدات الصيد كالمحركات ومستودعات التبريد ومعدات شبكات الصيد، كذلك لحق الدمار بالبنية الأساسية للمصايد، كمرافئ الصيد. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع المصايد، باستثناء الذي لحق بالمساكن والممتلكات الشخصية لسكان الصيد المتضررين، قد بلغ نحو 120 مليون دولار.

11- وفي جنوبي تايلند، على امتداد ساحل اندامان، فقد توفى أكثر من 5 آلاف شخص بسبب تسونامي وأن حوالي نصفهم كانوا من السياح الأجانب. وكان أشد المتضررين هم أولئك الذين يعملون في أنشطة الصيد والأنشطة المرتبطة بها وفي مجال السياحة. وبالإجمال، فقد سبب تسونامي أضرارا في سبل معيشة مئات الآلاف من السكان. ولحقت أضرار واسعة النطاق بنحو 400 قرية تعمل في الصيد بما في ذلك الأضرار أو الدمار الذي لحق بنحو 4500 قارب من قوارب الصيد. كذلك فإن نحو 30 الف أسرة، ومعظمها أسر فقيرة تعتمد على مصايد الأسماك، قد فقدت وسائل معيشتها.

12- وفي افريقيا، كان الساحل الشمالي الشرقي للصومال أشد المناطق تضررا. وقد أصاب تسونامي السكان المتضررين أساسا من الحرب الأهلية ومن الجفاف المزمن ومن الفيضانات. وتظهر التقديرات أن 150 شخصا لقوا حتفهم وأن أكثر من 50 الف شخص قد تضرروا بصورة مباشرة بسبب الأتلاف التي لحقت بمساكنهم وقواربهم وبالآبار وخزانات المياه. ونظرا لأن تسونامي تصادف مع ذروة موسم الصيد فقد كانت الأضرار شديدة في سبل معيشة الصيادين ومستهلكي الأسماك، على السواء.

13- وتضرر أرخبيل سيشل بالطوفان الشديد والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالطرق ومرافق الصيد وموارد السياحة. وأشارت التقديرات إلى أن مجموع الأضرار بلغت نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في حين أن الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية للصيد بلغت ما يقدر بنحو 6.8 مليون دولار.

14- وفرت الحكومات دورا قياديا في جهود الإغاثة في أعقاب الكارثة. وقد استفادت من الدعم المقدم من الهياكل القطرية المعنية بإدارة الكوارث والغوث ومن التضامن واسع النطاق فيما بين سكانها كما اعتمدت على الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وجهات التبرع الثنائي لتلبية الغوث العاجل. وكانت هذه الجهود ناجحة في مجالات توفير أغذية الطوارئ والملاجئ والإمدادات الطبية لمعظم الناجين وبالتالي تلافي انتشار الجوع أو المرض. ولا تزال جهود

الإغاثة مطلوبة لمئات الآلاف من النازحين الذين لا زالوا يعيشون في مساكن مؤقتة أو يعتمدون على المساعدات الغذائية.

15- وبلغ مستوى التضامن حدا لا مثيل له من حيث الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للبلدان والشعوب المتضررة. واستطاع نداء الأمم المتحدة العاجل في أوائل يناير/كانون الثاني جمع أكثر من 700 مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة بشأن جهود الإغاثة والانتعاش العاجلة. وأشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لمنسق المعونات الإنسانية إلى أن إجمالي التزامات الجهات المانحة الحكومية لعمليات الإغاثة والإحياء تجاوز 5.5 مليار دولار. وهذه المبالغ لا تشمل التزامات الإغاثة والإحياء عن طريق مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي. كما لا تشمل التبرعات المقدمة من أطراف القطاع الخاص والتي قدرها البنك الدولي بما يتراوح بين مليار ومليارى دولار.

16- ولما كانت مرحلة الإغاثة الطارئة قد اكتملت في معظمها، فإن التحدي الذي يواجه البلدان المتضررة والمجتمع الدولي يتمثل في الاستخدام العادل والفعال للمساعدات المحتملة لإحياء الملايين من سبل المعيشة التي تضررت بسبب تسونامي وذلك على نحو مستدام وعادل، وتجديد قدرات الاقتصادات المتضررة، القطرية والإقليمية والمحلية، لتعزيز التنمية فيها. وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة للتنسيق وتقديم التوجيهات الفنية للوصول إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالماهية والكيفية التي أصبحت قضية لها الأولوية لدى حكومات البلدان المتضررة بالكارثة والأمم المتحدة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وسائر الجهات المانحة.

17- تعهدت المنظمة في الأسبوع الأول الذي أعقب الكارثة بتقديم 1.5 مليون دولار من موارد برنامج التعاون الفني لديها لتقييم الاحتياجات والإنقاذ العاجل في اندونيسيا ومالديف وسري لانكا وتايلند.

18- وناشدت المنظمة، من خلال نداء الأمم المتحدة العاجل في أوائل يناير/كانون الثاني وعلى أساس تقييم الاحتياجات الأولية، توفير 26.5 مليون دولار لفائدة البلدان الستة وهي اندونيسيا ومالديف وميانمار وسيشيل والصومال وسري لانكا وتوفير 2.5 مليون دولار لتغطية الأنشطة الإقليمية بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتضمنت الأولويات العاجلة المشمولة بنداء المنظمة ما يلي:

- التنسيق والمساعدات الفنية؛
- توفير معدات الصيد وإصلاحها واستبدال القوارب، وإحياء برك الصيد وتجديد رصيدها السمكي، والإسراع في ترميم الموانئ والمرافئ ومستودعات الأسماك وتصنيعها؛
- البذور والأدوات وغيرها من المدخلات الزراعية للتمكين من استئناف إنتاج الأغذية؛
- إصلاح مرافق الري والصرف وإصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت بطغيان المياه المالحة.

19- وبحلول 21 فبراير/شباط بلغ مجموع الأموال التي اعتمدت لمنظمة الأغذية والزراعة مقدار 29.3 مليون دولار منها 13.4 مليون دولار تم استلامها نقدا، من ضمنها 1.5 مليون دولار من برنامج التعاون الفني و11.9 مليون دولار من الجهات المانحة – اليابان (5 ملايين دولار) والنرويج (3 ملايين دولار) وألمانيا (1.4 مليون دولار) والمملكة المتحدة (1.1 مليون دولار) والصين (0.4 مليون دولار) وبلجيكا (0.2 مليون دولار) وكندا (0.8 مليون دولار) وحكومة بالاو (25 ألف دولار)، فضلا عن 16 مليون دولار تعهدت بها بلجيكا (3.9 مليون دولار)، والصين (1.6 مليون دولار عينا) وايطاليا (9.3 مليون دولار)، النرويج (1 مليون دولار) وألمانيا (135 الف دولار). كذلك تعهدت الجزائر واليونان بتقديم تبرعات. وتجدر الإشارة إلى أن المساهمات من ألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة يتم تقديمها من خلال الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات الإحياء التي تسمح للمنظمة بتقديم أموال لأغراض التدخلات ذات الأولوية بأسلوب مرن بما يتفق والاحتياجات التي تحددها المنظمة وحكومات البلدان المعنية.

20- وهناك مفاوضات مع عدد من الجهات المانحة الأخرى للحصول على أموال إضافية تبلغ زهاء 27 مليون دولار. وإذا ما تحققت هذه الأموال الإضافية فإن مجموع الأموال المتاحة للمنظمة سوف تتجاوز 56.5 مليون دولار وربما تزيد عن ذلك نظرا لأن التركيز يتجه نحو الانتعاش وإعادة التعمير.

21- على المستوى الدولي، تتعاون المنظمة ومصلحة المصايد فيها، على نحو وثيق مع المجموعة الانمائية في الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية وسائر منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشبكات المعنية بمصايد الأسماك والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتقدم مصلحة مصايد الأسماك وغيرها من المصالح في المنظمة تقارير يومية الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الانسانية تتناول التقييمات والاستجابات حيث يقوم هذا المكتب، بدوره، بإدراج هذه التقارير في تقارير الأوضاع التي يعدها حول الزلازل وتسونامي.

22- ولكي تصل فوائد الخبرات والموارد المقدمة من المنظمة الى أكبر عدد ممكن من الصيادين ومربي الأسماك وأسرهم المتضررين من تسونامي فإن المهمة الرئيسية لموظفي مصلحة المصايد في المنظمة تتمثل في مساعدة هؤلاء المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ أنشطة الإغاثة والإحياء على المستويين القطري والإقليمي.

23- وعلى المستوى القطري، فإن الموظفين والخبراء الاستشاريين في مصلحة المصايد في المنظمة يمثلون جزءا من افرقة المهام القطرية التي تنشئها الحكومات لتنسيق جميع إجراءات التقييم والإغاثة والإحياء المتعلقة بتسونامي.

24- وكجزء من جهود المنظمة الشاملة لمساعدة البلدان المتضررة، فقد شرعت المنظمة في إقامة تعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الاسلامي للتنمية. وتتعاون المنظمة مع المؤسسات المالية الدولية في المجالات التالية:

- تقييم الاحتياجات والأضرار في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك؛
- صياغة استراتيجيات الإحياء والإنعاش؛
- المشاركة في البعثات للمساعدة في تصميم مشروعات وبرامج التدخل؛
- تسهيل تبادل المعلومات الفنية والتنفيذية.

25- ولقد ساعد موظفو واستشاريو مصلحة المصايد في المنظمة وزملاؤهم في مركز الاستثمار في المنظمة والمؤسسات المالية الدولية، الحكومات الوطنية في تقييم الأضرار التي لحقت بقطاع المصايد والزراعة وما يتصل بذلك من حاجات الإغاثة والإحياء في كل من اندونيسيا والهند وسري لانكا ومالديف وتايلند وميانمار.

26- وتساهم مصلحة المصايد لدى المنظمة بصورة فعالة في استنباط أطر البرامج القطرية لفائدة البلدان المنكوبة بتسونامي. ووضعت الحكومات المعنية هذه الأطر بالمساعدة متعددة الوكالات قدمتها المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. ويتكون كل إطار قطري من عنصر يتعلق بمصايد الأسماك ويشتمل على منهج يرتكز على سبل المعيشة فضلا عن القضايا المشتركة بين القطاعات كالأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة الساحلية والبحرية، مع الإشارة إلى أن سبل معيشة الصيادين والمزارعين تشكل المجموعة الأكبر المتضررة في معظم البلدان، علاوة على الأموال المستثمرة بكثافة في مجال السياحة.

27- وأنشأت مصلحة المصايد في المنظمة موقعا على شبكة الانترنت يتناول التدخلات في مجال مصايد الأسمال وتربية الأحياء المائية في المناطق المنكوبة بتسونامي بغية توفير المعلومات اللازمة عن الاحتياجات في قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية وإجراءات الإغاثة والإحياء وأن

تكون كنقطة اتصال لفائدة جميع الأطراف المعنية والجهات المانحة. ويعد هذا الموقع جزءا من موقع تسونامي الإجمالي لدى المنظمة ويرتبط بموقع أطلس البحار لدى الأمم المتحدة الذي تديره المنظمة نيابة عن وكالات الأمم المتحدة. ويهدف هذا الموقع إلى المساعدة في تنسيق معلومات جميع الوكالات فيما يتصل بالأنشطة البحرية وحيث يتم تطوير الأنشطة المكثفة فيما يتعلق بقضايا تسونامي.

القضايا والعقبات التي تتعلق بإحياء قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

28- إن أهم القضايا التي تواجه إجراءات الإحياء على المديين المتوسط والطويل، والعقبة المحتملة أمام الإحياء المستدام طويل الأجل لقطاعي المصايد وتربية الأحياء المائية في البلدان المنكوبة بتسونامي، تتمثل في خطورة العوامل المتعلقة بإعادة تقييم مدى الحساسية والاستدامة. وهذا يتعلق، بادئ ذي بدء، بمخاطر تطوير قدرات المصيد بما يتجاوز الطاقة الانتاجية لموارد المصايد وهي مخاطر تكون شديدة إذا كانت إعادة بناء قدرات الصيد لاتخضع لرصد وإدارة دقيقين. كما تشمل أيضا خطورة إدخال أدوات ومعدات للصيد أو تقوم، بصورة غير مباشرة، بترويج ممارسات وأساليب الصيد، والتي تكون جميعها، غير ملائمة وقد تسهم في الإفراط في استغلال الموارد السمكية أو يكون لها تأثير سلبي على البيئة الساحلية والمائية. وينطبق هذا القول أيضا على تقانات وممارسات تربية الأحياء المائية.

29- وهناك قضية أخرى تتعلق بتقدير مدى تأثير تسونامي على الإمكانات الإنتاجية في قطاعي المصايد وتربية الأحياء المائية. ومن المطلوب إجراء بحوث محددة تتعلق بتقييم مدى الأضرار البيئية التي لحقت بالمواطن والمواقع الطبيعية للأسماك وتربية الأحياء المائية وتأثيرها على الإمكانات الإنتاجية وتقديم المشورة بشأن الإجراءات التي تكون لازمة لإحياء هذه المواطن والمواقع وتجديد إنتاجيتها.

30- وفي بعض الحالات، فإن إعادة تكوين قدرات الصيد لتصبح عند مستوياتها السابقة ربما لا يتفق والمبادئ التوجيهية للمصايد المستدامة، إذ أن بعض المجتمعات المحلية قد لا تستطيع العودة إلى المناطق التي كانت تقطنها من قبل. وفي هذه الحال فإن الإهتمام يجب أن ينصب على الصعوبات التي تعترض إيجاد سبل المعيشة البديلة وأيضا على إمكانيات القيام بهذا الأمر من خلال إدخال التحسينات على إنتاج المصايد وتربية الأحياء المائية ومعالجة هذه المنتجات وتسويقها.

31- وفي ضوء حجم المشكلة، فمن غير الواضح تحديد مدى استمرار بقاء مجتمعات الصيد المحلية كالقدرات المؤسسية ذات العلاقة في بعض المناطق الساحلية. ولهذا الأمر انعكاساته على المجتمعات المحلية المشاركة ومؤسساتها في مجالي تخطيط وتنفيذ جهود الإحياء. كما أن لهذا الأمر تبعاته من حيث تحقيق سبل المعيشة المستدامة. فعلى سبيل المثال ربما يلعب التمويل الجزئي دورا في عملية الإحياء لكن الآليات التقليدية في مجالي الإدخار والائتمان قد لا يعود لها وجود.

32- وهناك قضية أخرى مهمة في مجال تلافي وتقليص التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية المستقبلية كأمواج المد والعواصف الاستوائية تتعلق بمستوطنات مجتمعات الصيد والمجتمعات الساحلية ومواقعها وهي التي تكون، في الكثير من الحالات، شديدة التأثر ولا تحظى بالحماية. وينبغي تعزيز مشاركة هذه المجتمعات المحلية في تخطيط المناطق الساحلية واستخدام الأراضي فضلا عن حقوقها في استخدام وملكية الأراضي التي تبني هذه المجتمعات عليها بيوتها ومستوطناتها.

33- ومما له علاقة وثيقة بهذه القضية هو مسألة صيانة المناطق الساحلية وحمايتها. وينبغي اتخاذ الاجراءات العاجلة لوقاية التربة من تفاقم التعرية في المناطق الساحلية وإعادة تأهيل غابات المنغروف واستخدام الوسائل الطبيعية وغيرها التي تدرأ وتحمي السواحل من جرّاء الدمار الناجم عن أمواج المد والفيضانات والعواصف. وجميع هذه الإجراءات يجب تصميمها وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع السلطات والمجتمعات المحلية وبمشاركتها.

34- وأضحت القضايا المتعلقة بالأراضي وإعادة التوطين بالغة الأهمية خصوصا وأن العديد من الحكومات تقوم في الوقت الراهن بإعادة توطين المجتمعات المحلية بعيدا عن الشواطئ لوقايتها من المآسي في المستقبل. وينبغي تقييم مدى العمل الذي ترغبه المجتمعات المحلية وتستطيعه. وربما يكون لهذا الأمر انعكاساته على مجتمعات الصيد المحلية ومربي الأسماك من حيث حقوقهم في الحصول على الأراضي والمياه وإعادة تنظيم لوجستيات الانتاج وتصنيع المنتجات وتسويقها فضلا عما يتعلق بسبل المعيشة.

.

35- وضعت المنظمة إطارا استراتيجيا بشأن عمليتي الإحياء والإعمار[2] لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المديين المتوسط وطويل الأجل وذلك لمعالجة القضايا والعقبات الآنفة الذكر وللتأكد من أن هذين القطاعين يتم إحياؤهما بأسلوب مستدام وعادل. ويخضع هذا الإطار للتعديل وللتحسين بقدر ما تتاح المعلومات المفصلة والدقيقة حول تأثير تسونامي في مختلف المواقع والاحتياجات المحددة في مجالي الإحياء وسبل المعيشة. وفيما يلي أهم المبادئ التي ينبغي أن تراعيها المنظمة في تقديم مساعداتها للبلدان المتضررة في مجال الإحياء في المديين المتوسط والطويل الأجل:

- التأكد من إدراك السكان لعملية الإحياء بأنها حق من حقوقهم وأنها تعالج على هذا النحو مع هؤلاء السكان ولمصلحتهم.
- تطبيق منهج تعاوني مع الأطراف الإنمائية الدولية في إطار التنسيق مع الحكومات المعنية.
- المراعاة الوثيقة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وما يتعلق بها من الخطوط التوجيهية الفنية.
- تطبيق نهج لسبل المعيشة ومبادئه (يكون محوره السكان وسريع الاستجابة وتشاركيا ومتعدد المستويات، ويتم تنفيذه بالشراكة ويكون مستداما وقابلا للتطويع).
- مواكبة الإحياء مع الإصلاحات حتى يتسنى تلافي كل من إعادة التقنين وتكرار العوامل المتعلقة بمدى التأثر أو عدم الاستدامة التي تم تحديدها رسميا كعوامل تؤثر في سبل المعيشة وظروف حياة مجتمعات الصيد المحلية.
- التأكد من أن قدرات الصيد التي يعاد بناؤها تتفق واستخدام الموارد على نحو مستدام ومبادئ الحيطة ذات العلاقة وحقوق صغار الصيادين في سبل المعيشة المكفولة والعادلة. وفي حالة إحياء وسائل الإنتاج لقطاعي مصايد الأسماك وتربية

[2] انظر http://www.fao.org/tsunami/fisheries/index.htm.

الأحياء المائية يجب الاعتماد بصورة أساسية على المدخلات التي كانت تستخدم من قبل خصوصا عندما يتم انتاجها محليا (مثال ذلك قوارب ومعدات الصيد).

- التأكد من أن القدرات المؤسسية قد تم إحياؤها أيضا بما يسمح بالإدارة السليمة للقطاع والإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك ومشاركة المجتمعات المحلية على نحو فعال في إعادة بناء سبل المعيشة.
- الجهود المتداخلة لإحياء قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمنهج متعدد القطاعات يحافظ على التكامل البيئي للمناطق الساحلية.

36- وسوف تواصل المنظمة تعاونها الوثيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتوفير المساعدات للبلدان المتضررة بغية تحقيق الإحياء في الأجلين المتوسط والطويل. كذلك سوف تواصل المنظمة تعاونها مع الأطراف الإقليمية في آسيا في ما يسمى "الإتحاد المالي لإحياء المجتمعات المحلية التي انهارت سبل معيشتها في الدول التي دمرها تسونامي"[3]. ومعلوم أن هذا الاتحاد قد عقد اجتماعا بين 2/28 و 2005/3/1 حضره ممثلو إدارات الثروة السمكية في البلدان المتضررة في الإقليم وأعد إطارا استراتيجيا إقليميا لعملية الإحياء الذي سيستخدم كأساس بشأن الصياغة السليمة للمشروعات والحوار مع الجهات المانحة المعنية.

37- وتعد مصلحة المصايد في المنظمة ضئيلة نسبيا من حيث حجمها وينبغي الإقرار بأنشطة برنامجها العادي لتستجيب للأزمات الطارئة. ومعلوم أن معظم التمويل الطارئ يذهب لشراء المستلزمات في حين أن المساعدات في مجال التنسيق الفني وتخطيط تدخلات الإغاثة كانت الدعم الأوسع طلبا من جانب الحكومات المعنية. وأن معظم المشروعات المتوقعة بشأن الإحياء والتعمير سوف تعالج الانتعاش المستدام للمصايد وتربية الأحياء المائية وما يتعلق بها من الجوانب الإدارية والإنمائية.

38- وتحتاج مصلحة المصايد، في سياق الإعداد لجهود الإحياء والتعمير، إلى إنشاء وحدة لتنسيق الإحياء والدعم الفني في إطار تسونامي، من شأنها أن تساعد في تقديم الخدمات الفنية وتنسيق المشروعات القطرية والإقليمية على امتداد عمل دورة المشروع (التحديد والإعداد والتنفيذ والرصد والتقييم). وإن إنشاء مثل هذه الوحدة يستلزم تمويلا من خارج الميزانية.

39- إن اللجنة مدعوة لاستعراض وتقييم استجابة المنظمة للكوارث وتقديم التوجيهات بشأن استراتيجيات مصلحة المصايد في الأجلين المتوسط والطويل، لدعم البلدان المتضررة في مجال إحياء قطاعيها المتعلقين بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وربما يتعين على اللجنة أن تدرس ما يلي على وجه التحديد:

- ضرورة إحياء قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتركيز على إعادة تكوين سبل معيشة الصيادين وصغار مربي الأسماك على نحو مستدام مع إيلاء اهتمام واف لتحسين إدارة القطاع وفعاليته؛

[3] أعضاء الاتحاد المالي هي: هيئة آسيا والمحيط الهادي؛ برنامج خليج البنغال – منظمة حكومية دولية؛ مكتب المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي؛شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي؛ مراكز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا؛ والمركز السمكي العالمي.

- ضرورة إعادة بناء قدرات الصيد بما يتمشى مع الاستخدام المستدام للموارد وذلك بتطبيق ممارسات الصيد الأكثر ملاءمة وتحديد المسارات العملية، على مستوى المجتمع المحلي، التي من شأنها تعزيز إدارة المصايد وصيانة البيئة الساحلية.